العرب
السبت 2019/09/21
السنة 42 العدد 11474

هل تغير الطعون بالانتخابات طريق السباق إلى قصر قرطاج

عضو بهيئة الانتخابات: الاستحقاقات الرئاسية في مهب الريح

تعمق الطعون التي قدمها عدد من المرشحين للدور الأول من الانتخابات الرئاسية التونسية الغموض بشأن مصير نتائجها التي لا يستبعد كثيرون أن تتغير بعدما أقرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مطلع الأسبوع ترشح كل من الأستاذ الجامعي قيس سعيد ورجل الإعلام نبيل القروي للدور الثاني.

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس – قالت أوساط مقربة من المرشح لانتخابات الرئاسة التونسية عبدالكريم الزبيدي إن قيادة حملته قدمت أدلة وإثباتات قوية قد تقود القضاء إلى الأمر بإعادة الفرز، مؤكدة أن الطعون تتركز بالأساس حول تجاوز مرشحين لسقف التمويل المسموح به قانونيا ومن بين هؤلاء المرشح الفائز بالمرتبة الثانية نبيل القروي، وكذلك مرشح حركة النهضة عبدالفتاح مورو الحائز على المرتبة الثالثة، فضلا عن استفادتهما من الإشهار السياسي على قناتين خاصتين.

ولم يكن الزبيدي المرشح الوحيد الذي طعن في مصداقية الانتخابات، فهناك خمسة آخرون قدموا وثائق عن "تجاوزات خطيرة" من هذا المرشح أو ذاك، وإذا تم الأخذ بهذه الطعون فإنها قد تقود إلى إعادة الانتخابات أو إلى إلغاء نتائج عدد من المرشحين وإسقاط ترتيبهم لفائدة من جاؤوا وراءهم في النتائج.

منذر بالحاج علي

أحكام الطعون ستكون لها ارتدادات على المسار الانتخابي

ونشر سامي بن سلامة العضو السابق للهيئة العليا المستقلة للانتخابات على حسابه الشخصي على فيسبوك قوله إنّ الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها 2019، هي انتخابات في مهبّ الريح.

وأشار بن سلامة إلى أنّ الطعن الذي تقدم به الزبيدي هو الأخطر من حيث قوّة المؤيّدات وهو ما لا يترك للقضاء مجالا كبيرا، ويتعلّق هذا الطعن باستعمال الإشهار السياسي من قبل كل من عبدالفتاح مورو ونبيل القروي أثناء الحملة الانتخابية، ما يعتبر خطأ جسيما في القانون الانتخابي وهو ما يؤدي إلى إلغاء النتائج التي تحصل عليها المرشحان المذكوران.

وقال عماد الغابري، رئيس وحدة الاتصال والإعلام بالمحكمة الإدارية التونسية في اتصال هاتفي مع "العرب"، إن المحكمة الإدارية تلقت مساء الخميس، ستة ملفات للطعن في نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية المبكرة، تقدم بها محامو المرشحين يوسف الشاهد، وعبدالكريم الزبيدي، وسليم الرياحي، وحاتم بولبيار، وناجي جلول، وسيف الدين مخلوف.

وتأتي هذه الطعون في أعقاب الإعلان عن فوز المرشح المستقل، قيس سعيد بالمرتبة الأولى في الدور الأول لهذه الانتخابات، بنسبة 18.4 بالمئة، بينما فاز مرشح حزب "قلب تونس"، نبيل القروي بالمرتبة الثانية بنسبة 15.6 بالمئة، في حين حصل الزبيدي على نسبة 10.7 بالمئة من أصوات الناخبين، ليأتي في المرتبة الرابعة خلف مورو الذي حصل على نسبة 12.9 بالمئة من أصوات الناخبين.

وبالتوازي، حصل بقية المرشحين المعنيين بهذه الطعون، بحسب النتائج الأولية لهذا الاستحقاق الرئاسي، على نسبة 7.4 بالمئة بالنسبة للمرشح يوسف الشاهد، ليأتي بذلك في المرتبة الخامسة، بينما حصل سيف الدين مخلوف على نسبة 4.4 بالمئة، وناجي جلول على نسبة 0.2 بالمئة، ليأتي في المرتبة 21، في حين حصل حاتم بولبيار على 0.1 بالمئة من الأصوات ليأتي في المرتبة 26.

وفي ضوء هذه الطعون، التي من المنتظر أن تنظر فيها المحكمة الإدارية في ظرف قصير لا يتجاوز يوم الأحد المقبل، تنوعت القراءات القانونية، وسط تفسيرات متباينة لجهة المآل الذي ستنحو باتجاهه التطورات اللاحقة، وطريقة التعاطي مع الأحكام التي ستصدرها المحكمة الإدارية في وقت لاحق.

ولم يتردد الناشط السياسي، المحامي منذر بالحاج علي، في القول لـ"العرب"، إن هذه الطعون أخرجت المسار الانتخابي من مربع التنافس، وأدخلته في دائرة القضاء، وهي بذلك ستكون لها دون شك ارتدادات بدأت ملامحها الأولى تتضح من خلال تأجيل موعد تنظيم الدور الثاني للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

وأضاف أن الطعون "ما زالت في الطور القضائي، وبانتظار البت فيها، يمكن الجزم بأن الأحكام التي سيصدرها القضاء بشأنها ستؤثر بشكل أو بآخر على مجمل العملية الانتخابية بشقيها الرئاسي والتشريعي، والتوازنات التي تحكم مسارها".

وقبل الحسم القضائي في تلك الطعون، بدأت تأثيراتها تتبلور تدريجيا من خلال التأكيد على أن الدور الثاني من هذا الاستحقاق الرئاسي السابق لأوانه لن يتم يوم 29 سبتمبر الجاري وفق ما أعلن عنه سابقا، حيث من المرجح تأجيله إلى 13 أكتوبر القادم.

وبحسب فاروق بوعسكر، نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فإن موعد الدور الثاني من الاستحقاق الرئاسي المبكر "سيكون إما يوم 29 سبتمبر الجاري أو 6 أكتوبر المقبل، وعلى أقصى تقدير يوم 13 أكتوبر 2019".

وعلى هذا الأساس، تكون تلك الطعون التي يصفها البعض بـ"التكتيكية" بهدف محاولة الاستثمار في ركام تلك النتائج للبقاء في المشهد، والبعض الآخر بـ"الجدية" لأنها مدعومة بـ"مؤيدات قوية" حول وجود إخلالات وتجاوزات، قد فرضت فصلا إضافيا من التصعيد الذي يصعب التكهن بنتائجه التي تتساوى فيها الاحتمالات بحكم الأجواء الساخنة من التجاذبات الحادة التي تحيط بها.

وكان لافتا أن تلك الأجواء هي التي دفعت نبيل بافون، رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى الاجتماع مع الرئيس المؤقت، محمد الناصر، ليعلمه بمستجدات العملية الانتخابية، والطعون التي تلقتها هيئة الانتخابات المتعلقة بالنتائج الأولية للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها، وما سيترتب عليها بشأن تحديد موعد الدورة الثانية.

وقال بافون إنه "تم خلال هذا الاجتماع التداول في مسألة ضرورة تكافؤ الفرص بين المرشحين الاثنين للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية، أي قيس سعيد ونبيل القروي، وأنه أعلم رئيس الجمهورية بتوجيه طلب في الغرض لقاضي التحقيق المكلف بقضية أحد المرشحين"، وذلك في إشارة واضحة إلى المرشح نبيل القروي الذي يقبع حاليا داخل السجن بتهمة التهرب الضريبي، وغسل الأموال.

ولم يستبعد بافون في تصريح سابق لـ"العرب" إعادة الانتخابات في حال فوز القروي بالدوري الثاني ورفض القضاء الإفراج عنه.

ويرجح المراقبون أن يتواصل الجدل بخصوص هذه التطورات بعد ارتفاع صخب المناخ السياسي الداخلي الذي زاده سخونة الصراع المفتوح بين المحامين والقضاة الذي تفجر مساء الخميس، في أعقاب إقدام مجموعة من المحامين على الاعتصام داخل مقر المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة، للمطالبة بتفكيك ملف "الجهاز السري" لحركة النهضة الإسلامية.

كما طالبوا بالكشف عن حقيقة الاغتيالات السياسية التي عرفتها البلاد، ما دفع القضاة إلى الإعلان عن دخولهم في إضراب عام مفتوح لمدة أسبوع كامل.

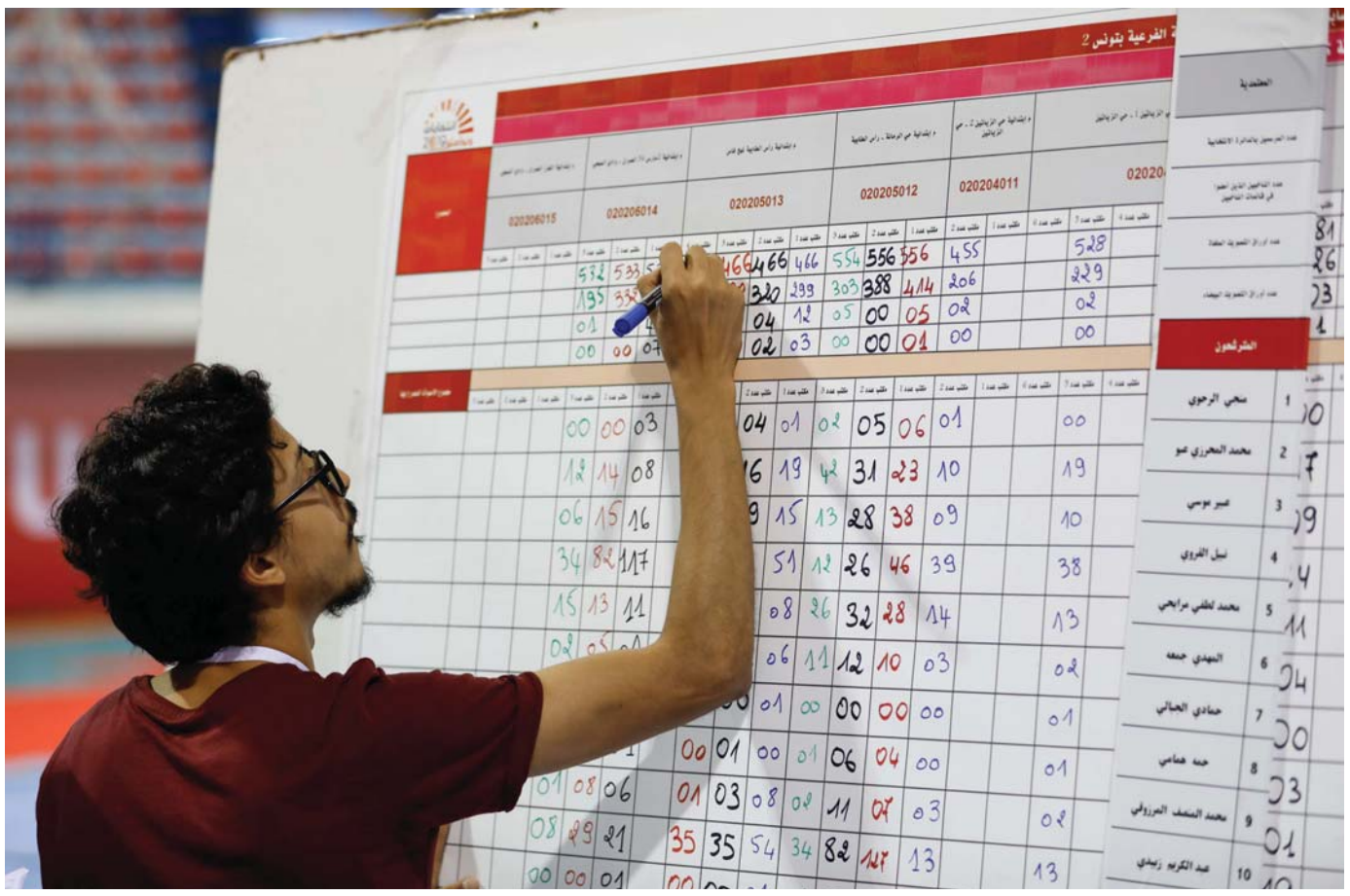

إعادة الحسابات

قصف أميركي يعزز اتهامات بتوظيف حكومة طرابلس للإرهاب في الجنوب

مرزق (ليبيا) – جاء القصف الأميركي على مواقع لمتطرفين جنوب مدينة مرزق ليعزز اتهامات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر بتحريك الإرهابيين من قبل حكومة الوفاق في طرابلس وحلفائها الإسلاميين لفتح جبهات جديدة جنوب البلاد لتخفيف الضغط على مقاتليها في محاور طرابلس.

وقال الجيش الأميركي الجمعة إن ضربة جوية أميركية قتلت ثمانية أشخاص يشتبه بانتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب ليبيا قرب مدينة مرزق. وذكرت القيادة الأميركية في أفريقيا في بيان أن الضربة وقعت الخميس.

وقال الجنرال ستيفن تاونسيند، قائد القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم)، "أجرت قيادة أفريقيا الأميركية هذه الضربة الجوية للقضاء على القادة والمقاتلين الإرهابيين وتعطيل النشاط الإرهابي. لن نسمح لهم باستخدام النزاع الحالي في ليبيا كحماية لهم. بالتعاون مع شركائنا الليبيين، سنستمر في حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن في ليبيا".

والخميس شنت وسائل إعلام محسوبة على تيار الإسلام السياسي هجوما على الجيش وكالت اتهامات للدول الداعمة له، بتنفيذ الضربة التي قالت إنها "استهدفت مدنيين".

وسيطرت ميليشيا "قوة حماية الجنوب"، بقيادة حسن موسى المنحدر من قبائل التبو في 19 أغسطس الماضي مدعمة بعناصر من المعارضة التشادية ومتطرفين، على مدينة مرزق التي كانت تحت سيطرة الجيش.

ولم تتبن حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج تلك العملية أو تباركها وهو ما أرجعه كثيرون إلى الخلافات المتفاقمة داخلها بين تيار فايز السراج وتيار آخر يقوده وزير الداخلية المقرب من الإخوان المسلمين فتحي باشاغا.

ولا يستبعد مراقبون أن يكون الإسلاميون المهيمنون على الحكومة في طرابلس قد شنوا الهجوم دون موافقة فايز السراج، في ما اعتبر آخرون أن صمت رئيس الحكومة يهدف إلى التبرؤ من العملية أمام المجتمع الدولي خاصة أنه بدأ ينحاز إلى الجيش على حساب الميليشيات التي لم يبق إلى جوارها سوى قطر وتركيا.

وتشهد مدينة مرزق منذ مطلع شهر أغسطس الماضي توترا أمنيا بسبب هجمات متكررة لميليشيا "قوة حماية الجنوب" المتكونة من بقايا المجموعات الإرهابية التي طردها الجيش من بنغازي ودرنة إضافة إلى عناصر موالية لآمر حرس المنشآت النفطية السابق إبراهيم الجضران. وتتحالف هذه الميليشيا مع عصابات المعارضة التشادية التي تعمل على تغيير الخارطة الديموغرافية للجنوب بالتعاون مع التبو الليبيين، وهو ما تتصدى له القبائل العربية منفردة في ظل تجاهل المجلس الرئاسي لهذه الظاهرة، ما دفعها إلى دعم سيطرة الجيش على إقليم فزان (الجنوب).

وأطلق الجيش الليبي في يناير الماضي عملية عسكرية انتهت بالسيطرة شبه التامة على كامل الجنوب (إقليم فزان) بما في ذلك أكبر حقلين نفطيين في البلاد (الشرارة والفيل). ولا يستبعد مراقبون أن يكون هدف الإسلاميين من زعزعة الاستقرار في الجنوب هو انتزاع حقول النفط من الجيش لإضعاف موقفه في المحادثات المحتملة التي تسعى الأمم المتحدة لاستئنافها ووقف إطلاق النار.

ويحاول الإسلاميون منذ إطلاق الجيش لعملية تحرير طرابلس في 4 أبريل الماضي فتح جبهة جديدة في الجنوب للتنفيس عن قواتهم المحاصرة في العاصمة.

ونفذ تنظيم داعش في مايو الماضي هجوما على معسكر تدريب تابع للجيش في مدينة سبها جنوب البلاد. ووجه الجيش الليبي حينئذ اتهامات لحسن موسى الذي يسيطر حاليا على مدينة مرزق بتنفيذ الهجوم مدعوما بالمعارضة التشادية ووصفه هو ومقاتليه بالإرهابيين.

وسارع حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في ليبيا حينئذ إلى توظيف هجوم داعش لفتح جبهة جديدة في الجنوب. ودعا الحزب المجلس الرئاسي إلى الإسراع في بسط سيطرته على المنطقة الجنوبية، على خلفية هجوم لتنظيم داعش الإرهابي، في ما بدا تحريضا على شن حرب ضد الجيش في الجنوب.

واعتبرت الحكومة المؤقتة حينئذ أن "الهجوم الغادر والجبان أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الحشد الميليشياوي الإرهابي الذي تقاتله القوات المسلحة الآن في طرابلس وضواحيها يضم في صفوفه عناصر تنظيم داعش الإرهابي وما إشادة عدد من الميليشيات وقادتها بهذا الهجوم إلا خير دليل على ذلك".

الميليشيات والإرهاب وجهان لعملة واحدة

الحراك الجزائري يخترق حصار العاصمة ويتمسك بمطالبه

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر- تظاهر الآلاف من الجزائريين في وسط العاصمة الجمعة على الرّغم من الانتشار الأمني الكثيف وإغلاق مداخل الجزائر العاصمة، وذلك للتعبير عن رفضهم للانتخابات المقرّرة في 12 ديسمبر.

ولم تمنع الحواجز الأمنية الكثيرة على مداخل العاصمة ولا الانتشار الأمني الكثيف في وسطها المتظاهرين من المشاركة بقوة في تظاهرة يوم الجمعة الحادي والثلاثين على التوالي.

وبدأ وصول المحتجين بشكل تدريجي. وبينما كان وسط العاصمة لا يزال حتى الساعة الواحدة بعد الظهر خالياً إلا من بضع عشرات من المتظاهرين، ما لبث أن تضخّم العدد.

وقال الناشط الميداني بوعلام مديني لـ"العرب" إن تعليمات قيادة أركان الجيش لجهاز الدرك والأمن من أجل عزل العاصمة عن باقي ربوع البلاد، تحولت إلى محفز وتحد لدى المحتجين المتمسكين بالمطالب الأساسية للحراك الشعبي، وأن الإجراءات الصارمة غير المسبوقة فشلت في منع تسلل الجزائريين إلى العاصمة من المدن المجاورة، حيث لجأ العشرات إلى استعمال القوارب من سواحل بومرداس وتيبازة للوصول إلى العاصمة بحرا.

وتحولت لعبة لي الذراع بين السلطة والمعارضة في الجزائر، من تحدّ ميداني إلى معركة دعائية عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، ففيما يعمل المتعاطفون مع الحراك الشعبي على تضخيم المشهد، وحشر السلطة في زاوية ضيقة، تروج الترسانة الإعلامية والإلكترونية الموالية للسلطة، لإظهار الاحتجاجات في صورة أقلية ترتبط بمنطقة القبائل وتريد التشويش وإعاقة الاستحقاق الرئاسي القادم لا غير.

وظهرت شعارات قوية لدى المسيرات الشعبية مناوئة للسلطة وعلى رأسها قائد أركان الجيش الجنرال أحمد قايد صالح، ومجموعة الجنرالات العاملين معه، فضلا عن الواجهة المدنية للسلطة ولبعض الشخصيات التي أبدت نيّة ترشحها للانتخابات الرئاسية القادمة، كرئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس.

وشدد ناشطون على رفض الانتخابات في الظروف السياسية والحقوقية السائدة، وأكدوا على أنه لا مناص أمام السلطة إلا الرحيل وتسليم السلطة للشعب، وأن حملة التضييق والخناق ما هي إلا طريقة يائسة لإطالة عمر الأزمة والزج بالبلاد في تعقيدات أخرى.

ومع ذلك أقر رئيس الحكومة السابق ورئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، بأن "الظروف باتت مناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية، وأن ما قامت به لجنة الوساطة والحوار وإطلاق السلطة المستقلة لتنظيم ومراقبة الانتخابات، سيكون تحولا لافتا في مسار الاستحقاقات الانتخابية بالجزائر، فلأول مرة تخرج العملية من أيدي الإدارة لصالح هيئة مستقلة".